

مؤتمر الأطراف 27 (مؤتمر التغير المناخي)، والنشاط النسوي، ومنظمات المجتمع المدني النسائية

تشير المشاهد الحالية من الاحتجاجات المستمرة في إيران إلى الدور الحاسم الذي تلعبه المرأة ونشاطها في جميع مجالات الحياة. وفي باكستان، تؤكد الفيضانات المدمرة التي سببتها أزمة المناخ على ضعف بلدان "جنوب العالم" وعلى التوزيع غير المتكافئ للعواقب المناخية التي غالباً ما تؤثر على المجتمعات الأكثر ضعفاً تأثراً متزايداً في الحدة. تعيش المرأة في قلب التكيف مع التأثيرات المناخية وتلعب أدواراً حيوية في الحد من مخاطر الكوارث والتعافي منها. في حين لا ينبغي الاستهانة بدور المرأة في الأسرة والمجتمعات المحلية والمجال العام، إلا أنه غالباً ما يتم تجاهله. تواجه النساء، جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء والناشطات النسويات، أعباءً وقيوداً وتحديات متعددة، ولكن يبقى شيء واحد هو أنه على الرغم من ذلك، لا يزلن مستمرات.

تزايد عدد منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء والناشطات النسويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العقد الماضي. ولسبب وجيه، سجلت المنطقة أدنى معدلات مشاركة المرأة في المجالين السياسي والاقتصادي، على الرغم من ارتفاع معدلات التحصيل العلمي، إلا أن هذا يتفاقم بسبب ارتفاع معدلات قتل الإناث والعنف القائم على النوع الاجتماعي وكذلك تقلص المساحات لمشاركة المرأة وحقوقها.

صارت طاولة مفاوضات المناخ، مثل مؤتمر الأطراف 27 لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واحدة من الفعاليات التي تسعى العديد من منظمات المجتمع المدني النسائية للعمل فيها. عند التحدث إلى منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء والناشطات النسويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هناك إقرار بأن تغير المناخ يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والأقليات والمجموعات المهمشة الأخرى، ومع ذلك فإن هذه المجموعات نفسها غالباً ما تُستبعد من جداول الأعمال والاجتماعات والبرامج رفيعة المستوى في العالم العربي.

بدأت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تجربة التأثيرات الحقيقية لتغير المناخ على أرض الواقع، وفي نوفمبر من هذا العام، سيعقد مؤتمر الأطراف 27 لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في قلب المنطقة: مصر. في حين أن هذا يبعث الأمل في تسليط الضوء على الدمار الناجم عن تغير المناخ، إلا أن هناك مخاوف حقيقية بشأن ما إذا كان عقد مؤتمر الأطراف في مصر سيسمح بمشاركة فعالة من قبل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، لاسيما مع الوضع السياسي في البلاد. أن المنظمات والجهات الفاعلة القائمة على الحقوق في المجتمع المدني تشارك جميعاً مخاوف بشأن ما إذا كانت ستتمكن من المشاركة بشكل هادف في الفعالية، تتضخم هذه المخاوف بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء بسبب تقلص مساحة قضايا المرأة في الدولة والمنطقة وبسبب التضييق الذي تتعرض له الناشطات النسويات.

في السنوات الأخيرة، ازداد قمع منظمات المجتمع المدني في مصر بشكل ملحوظ، مما أدى بشكل فعال إلى تغيير مشهد عمل المجتمع المدني داخل البلاد. وفي ظل المناخ السياسي الحالي، تتعرض الحريات وحقوق الإنسان لانتهاكات مستمرة، وقد أثر ذلك على فاعلين ونشطاء المجتمع المدني إلى حد كبير.

تشعر المنظمات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والحقوق الشخصية والسياسية والعدالة بهذا التأثير بصورة خاصة. كما إن الجزء الأكبر من الفضاء المدني في المنطقة بشكل عام – ومصر على وجه التحديد – يتكون من منظمات تعمل على أساس الأعمال الخيرية أو الخدمات بسبب الصعوبة التي تواجهها المنظمات الحقوقية. فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة، فإن هذه المنظمات غير قادرة على معالجة الأسباب الجذرية للتمييز. بالإضافة إلى ذلك، في مصر وقع عدد كبير من جرائم قتل الإناث والعنف القائم على النوع الاجتماعي. رغم أن البلاد لديها قوانين ضد التمييز على أساس الجنس، إلا أن الواقع أكثر فتامة. علاوة على ذلك، تتقلص مساحة النشاط، خاصة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق المرأة. وغالباً ما يتعين على الجماعات النسوية داخل المنطقة العمل في بيئات اجتماعية وثقافية معادية وتضييق نطاق العمل الأمر الذي يعرضها لنقص التمويل والدعم. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب هذه المساحات المتقلصة، غالباً ما تكون منظمات المجتمع المدني التي تركز

على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة محدودة من حيث نطاق عملها وتركيزها (شؤون الأسرة والعنف القائم على النوع الاجتماعي)، ونظراً لارتفاع معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي والتهميش، إلى جانب القوانين والسياسات التي عفا عليها الزمن ولا تفعل شيئاً يذكر لحماية النساء، فإن منظمات المجتمع المدني تتفهم مكتوفة الأيدي.

يواجه أولئك الذين يعملون في القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي وحقوق المرأة – لا سيما فيما يتعلق بالتأثيرات الجنسانية و تغير المناخ والعدالة المناخية – العبء المزدوج للقمع إلى جانب تحديات الفضاء المدني المتقلص. الحساسية حول مناقشة حقوق المرأة والموضوعات الأخرى المتعلقة بالنوع الاجتماعي تحد من عمل منظمات المجتمع المدني على هذه الاهتمامات الحاسمة. وتتفق الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن قضايا النوع الاجتماعي والمرأة تتم مناقشتها فقط في مجال قضايا الأسرة والإنجاب، وقانون الأسرة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وبخلاف ذلك، لا تتم مناقشة ديناميات النوع الاجتماعي أو أخذها في الاعتبار ضمن جهود التنمية الاجتماعية. على هذا النحو، لا تأخذ الحكومة في الاعتبار الآثار الجنسانية التي سيجدها تغير المناخ، ولا يتم أخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار في الحلول والمشاريع المقترحة. يلاحظ النشطاء أن النساء يرغبن في الاندماج في المحادثة ويريدن مقعداً على الطاولة، ولكن لا يجدن الفرصة في هذه المساحة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم القدرة على إجراء البحوث مع المجتمعات و حولها يحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على فهم الآثار الجنسانية على أرض الواقع. الوصول إلى المعلومات - سواء من المجتمعات المحلية لفهم احتياجاتها الحالية، والواقع المعيشي من حيث التأثيرات المناخية والبيئية، وكذلك من صانعي السياسات والحكومات بشأن الإسقاطات والإحصاءات والسياسات والخطط - يمثل تحدياً يواجهه جميع العاملين. خاصة قضايا العدالة المناخية. وهذا ينطبق بشكل مضاعف على الباحثين والنشطاء الذين يعملون في قضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة، خاصة في مصر، حيث تزداد صعوبة الوصول إلى البيانات، كما يكاد يكون من المستحيل الحصول على التصاريح الخاصة بالبحوث الميدانية والدراسات الاستقصائية. ومع ذلك، تمكنت بعض الشبكات النسوية من إجراء ونشر الأبحاث باستخدام المعلومات المنشورة من قبل الوكالات الدولية وباستخدام وكلاء للتعامل مع فجوات البيانات، ومن خلال العمل مع المنظمات الخيرية ومقدمي الخدمات (المنظمات المسموح لهم بالعمل مع المجتمعات)، يمكن لمنظمات المجتمع المدني الوصول إلى المجتمعات من أجل بيانات المراقبة التي قد تدعم أبحاثهم.

أدت النزعة المحافظة المتزايدة التي شهدتها البلاد إلى صعوبة مشاركة النساء أو إيصال أصواتهن، حيث يخشى الكثير من الناس طرح قضايا النوع الاجتماعي أو المرأة في الوضع الحالي، خوفاً من أن يُنظر إليهم على أنهم يدافعون عن مخالفة "القيم العائلية". بالإضافة إلى ذلك، فإن أي محادثة حول مجتمع الميم تكاد تكون معدومة نظراً لخطورة رد الفعل العنيف وتداعيات مناقشة هذه القضايا، لا سيما في سياق العدالة والحقوق. وعلى نفس المنوال، فإن الخوف من أن يوصف بأنه يحرض على القيم المعادية للأسرة من خلال الدفع بمنظور المساواة بين الجنسين يحد من مشاركة الجماعات النسائية والنسوية.

يعد الفصل بين الحلول التكنولوجية والحقوق والمنهجيات القائمة على العدالة تجاه أزمة المناخ أحد العقبات الرئيسية التي تواجه منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة المناخية و / أو حقوق الإنسان. هذه الفجوة تخاطر بتأثير المجموعات المهمشة والأقليات والنساء بشكل غير متناسب من تغير المناخ و / أو الحلول التكنولوجية المقترحة. وبالتالي، يصبح ربط الأجندات والعمل على التشاركية أمراً بالغ الأهمية. فمن خلال إبعاد عمل منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء إلى قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وقانون الأسرة، فإنها غير قادرة على الارتباط بالناشطين الآخرين ووكالات المجتمع المدني العاملة في قضايا حقوق البيئة. ومع ذلك، من خلال بناء التحالفات والشبكات، يجد الأشخاص الذين تحدثت معهم طرقاً لذكر النوع الاجتماعي في المحادثة.

المثابرة رغم العقبات

تدرك منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء وكذلك الناشطات إدراكاً تاماً بأهمية خطة التخفيف والتكيف مع المناخ التي تراعي الفوارق بين الجنسين والتي يجب تطويرها من خلال نهج شامل للحقوق والعدالة، والذي بدونه سيستمر ظهور أوجه عدم المساواة والظلم. على الرغم من التحديات والمحاولات لاستبعادهم، فإن هؤلاء الفاعلين في المجتمع المدني يجدون طريقة لرفع أصواتهم. كما يساعد بناء تحالفات مع منظمات مختلفة من داخل وخارج مصر والمنطقة على توفير الدعم اللازم وتعزيز عمل الشبكات والمنظمات المحلية. وعلى المدى القصير، قد تسمح هذه التحالفات والشراكات لمنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بالقدرة على حضور مؤتمر الأطراف 27 بأكثر من وسيلة منها تبادل المعلومات، وطرح مخاوف النساء على طاولة المفاوضات.

ICNL LLC

يُنصح أيضاً بمنظمات المجتمع المدني التي تحضر الحدث، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في البلاد أو مع شركاء في مصر، لضمان تعليمهم بشأن القوانين والممارسات لضمان سلامتهم ومساعدتهم على التنقل في الفضاء السياسي الحالي في مصر، وهذا يمكن أن يتم بالتعاون مع منظمات الحقوق المدنية والمساعدة القانونية الحالية. على المدى الطويل، تعمل هذه التحالفات مع المجموعات الإقليمية والدولية على زيادة التضامن وضمان مشاركة أصوات النساء في المنطقة ومنها في المناقشات العالمية حول التأثيرات الخاصة بالنوع الاجتماعي لتغير المناخ. في حين أن الوضع قد يبدو قاتماً، إلا أن هناك أسباباً تدعو للتفاؤل كما يتضح من إصرار النساء على إسماع أصوات منظمات المجتمع المدني. تنشر عدة شبكات موجزات سياسية وأوراق بحثية حول موضوع العدالة المناخية وحقوق المرأة. وتخطط منظمات المجتمع المدني والنشطاء لإعطاء أصواتهم لأولئك الذين لن يتمكنوا من المشاركة في فعاليات مؤتمر الأطراف 27 من خلال مشاركة شاراتهم، وسيستغل آخرون أن مصر مرتكز الفعالية لتسليط الضوء على قضايا المرأة. لا يزال التضامن أحد أقوى الأدوات التي يمكن للمرأة الاستفادة منها لتضخيم صوتها، ولا يوجد ضعف في التضامن في المنطقة.